حق يراد به باطل(١).. قضية الدعم

د.نادر رياض

كثر الجدل وعلا الصخب فى الآونة الأخيرة حول البحث عن نقطة البداية فى رفع الدعم عن العديد من السلع والخدمات، تأثراً بما يردنا من اتجاهات عالمية بما اتفق على تسميته الاقتصاد الحر وإطلاق آليات المنافسة وبنود اتفاقية الجات ومدخلات قضايا الإغراق وما يترتب عنها من تداعيات، بحيث تبنى البعض مبدأ أن كلمة الدعم تعدّ من المترادفات سيئة السمعة التى لا يليق باقتصاد ذى طموح أن يتعامل معها إلا فى أضيق الحدود، وهو ما يغاير ذلك على مستوى التطبيق الفعلى العالمى.

فبينما رأى البعض منا ضرورة التوفيق بين رفع الدعم الذى يُهدر جانب كبير منه عندما يصل لغير مستحقيه من ناحية، ومواجهة خطر الفقر من ناحية أخرى، وليكن ذلك بالاتجاه لتخصيص دعم مادى، وليكن ٥٠٠ جنيه مثلاً، يوجه للأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر ويقل دخلهم عن قدر محدد بما يسمح لهؤلاء الأفراد بمساحة من التصرف فى تلبية احتياجاتهم الأساسية طبقاً لما يتراءى لهم من أولويات.

يرتفع صوت آخر منادياً بأن كلمة الدعم قد سقطت من حساباتنا منذ أن تحولنا من الاقتصاد الشمولى وتوجهنا للاقتصاد الحر، وبذا يجب رفض كل ما يمكن تسميته دعماً من مترادفات الحلول الاقتصادية.

وحتى لا يأخذنا الخلاف والاختلاف بعيداً عن أرض الواقع فلننظر إلى واقع الحال فى الدول الاقتصادية التى تعمل تحت مظلة الاقتصاد الحر كيف كان توجهها ليس فقط فى التصدى للاحتياجات الأساسية من مساكن اقتصادية، ودعم للخبز واللبن والغذاء والمواصلات العامة وإتاحتها بأسعار مخفضة فى دول الاتحاد الأوروبى، ليس فقط دعماً لأصحاب المعاشات والحالات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة، بل امتد ذلك لدعم الكثير من الصناعات الكبرى.

فها نحن نرى أن ألمانيا كدولة عظمى تنهج سياسة الاقتصاد الحر، إلا أنها تدعم الزراعة وصناعة الألبان وأيضاً إنتاج اللحوم حتى لا تتراجع بفعل عزوف الفلاحين عن الإقبال عليها لانخفاض العائد منها، فتتيح التقاوى وخدمات فلاحة الأرض بالميكنة الجماعية بأسعار مدعومة وتشترى الألبان من منتجيها بأسعار أعلى وتطرحها فى الأسواق بأسعار مدعومة، كما تحوّل ما لا يُستهلك من الألبان إلى زبدة قابلة للحفظ فيما سُمى بعد ذلك ظاهرة جبل الزبد، كما تتيح الأعلاف لمربى المواشى بأسعار مدعومة، وبذا تحافظ على البعد الاجتماعى من ناحية وتحمى تلك الصناعات المهددة بالانقراض من ناحية أخرى.

كما عمدت ألمانيا فى فترة ليست بالبعيدة بتوجيه دعم بنمط جديد غير مسبوق من نوعه لدعم صناعة السيارات فى أزمتها المالية، التى اعترتها منذ خمس سنوات، حيث وجهت دعماً مالياً غير مسترد قيمته ٢٥٠٠ يورو فى صورة صك مالى يُسلم لكل صاحب سيارة قديمة يزيد عمرها على ١٢ عاماً مقابل تسليم سيارته إلى إحدى ورش تكهين وتحطيم السيارات، توطئة لتدويرها بحيث يحصل على قيمة الصك خصماً من سعر أى سيارة جديدة يشتريها.

ومن عجب أن هذا الدعم المالى المباشر قد حقق فى الأشهر الثلاثة الأولى زيادة فى بيع السيارات الجديدة بلغت ربع مليون سيارة، وينتظر له أن يصل إلى ٢ مليون سيارة مع نهاية المشروع.

ولك أن تتخيل القيمة المضافة لصناعة السيارات علماً بأن السيارات المنتجة فى ألمانيا للاستعمال المحلى والتصدير خارج ألمانيا تبلغ ٦ ملايين سيارة فى العام.

ومن وسائل الدعم المطبقة فى ألمانيا أن وقود الديزل يباع غير مدعوم لاستهلاك السيارات، بينما يتاح لأغراض التدفئة شتاءً بربع الثمن، حيث حرصت ألمانيا على إضافة لون مميز للوقود المستعمل لغرض التدفئة، حيث توقع غرامة مالية كبيرة إذا استُخدم وقود التدفئة فى تسيير السيارات، وبذا حققت ألمانيا الكثير من المزايا بإجراءات الدعم المتعددة تلك جميعها ذو مردود اقتصادى كبير.

كل هذه الممارسات وما على شاكلتها هى فى حقيقة الأمر تثبيت لواقع جديد، وهو أن كلمة الدعم لم تعد من الكلمات سيئة السمعة، وأن كل دولة تقع عليها مسؤولية دعم فقرائها ومواطنيها، وأيضاً صناعاتها الوطنية بالصورة التى تراها مثلى، وإذا كان الأمر دعماً فليكن دعماً عادلاً، وليكن ضخّه فى أول المنظومة كى يستفيد منه الجميع.

وإذا كان الأمر ترشيداً للدعم فليكن ذلك رشيداً، بحيث لا تحدث تداعيات تضر بالاقتصاد الإنتاجى الوطنى، وأيضاً بما لا يُحدث انفجاراً فى الأسعار يضر بالفئات الأكثر فقراً والأشد احتياجاً.

ومع تسليمنا بأن الاقتصاد الحر يقوم على المنافسة الشرسة ولا يهتم بالمنهزم، فإن الاقتصاد الذى يناسب العالم الآن، ونحن جزء منه، إنما هو الاقتصاد العادل الذى لا تكثر ضحاياه، وخلاف ذلك إنما هو حق يراد به باطل.

ومصر الوطن والملاذ والماضى والحاضر والمستقبل تحتاج لأبنائها جميعاً، تأخذ بأيديهم ليأخذوا بيدها بعد ذلك ولاءً وانتماءً وذوداً عنها بالنفس والنفيس، وإعلاءً لشأنها فوق كل شأن.

جريدة المصرى اليوم (صفحة 17) 2013/4/7 المصري اليوم